التكامل الاقتصادي العربي في ضوء التحديات العالمية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل

الدكتور/ عبد المجيد أونيس
أستاذ محاضر قسم "أ"
جامعة التكوين المتواصل، الجزائر

الملخص:

في ظل نظام التكتلات الاقتصادية العالمية، يعيش العالم تحولات كبرى في جميع المجالات منذ انتهاء الحرب الباردة بانهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي أو الحر، والانتقال بذلك من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، وفرض الهيمنة الغربية والأمريكية على العالم تحت شعار العولمة.

ولهذا يطرح التكتل الاقتصادي العربي كواقع وحقيقة موضوعية أفرزتها هذه التغييرات العالمية، رغم أن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبيا مقارنة بالكيانات الاقتصادية الكبرى التي ظهرت حديثا، حيث بدأ ذلك في إطار الجامعة العربية بعقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 والتي انبثق عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، مرورا بتكتلات ومعاهدات مختلفة إلى غاية اليوم. فازداد الطموح إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي بين الدول العربية، وازداد الأمل مع تراكم التحديات التي تواجه الدول العربية، خاصة مع تعاظم التكتلات العالمية وازدياد فجوة التكنولوجيا والتبعية الغذائية في العالم العربي.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التكامل الاقتصادي العربي خاصة في ظل التطورات العالمية والإقليمية الحالية كضرورة أكثر من حتمية مرورا بالتكامل النقدي والوحدة النقدية، ووصولا إلى الهدف المنشود أي التكامل الوحدوي السياسي والمواطنة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج.

SUMMARY:

As an outcome of the worldwide economic unification policy, most-countries in the planet are witnessing great shifts and changes in various sector since the end of the Cold was which hurried both the collapse of the socialist system as well as the liberalism doctrine that achieved the impressive transfer of power to the American and Occidental pole, the phenomenaís is known as globalization.

Thus , the Arab economic block stood as an inevitable reality which is assessed ñdue to the great changed stated above However , the nation of an block economy shored by Arabic countries isnít new born but is relatively old particularity if we consider as instance of such common initiatives : the agreement for a common defence protection of the Arabic economy held in the Arabic league in 1950 from which was created the Arabic social and economic council , that was not the only aiming project but many other followed.

Gradually , a tong will and awareness emerged to realise this vital unification of economy and industry between the Arab states and also increased the importance for them to overcome the global challenges mainly with the over wheluning food and technology gap ifrompared to the world global economy.

A a matter off act, it stands as our engent priority for the Arab states to develop a common share economy including a common money and a homogenous political policy that must lead to an efficacious uniformity of the Arabic citizenship.

مدخـل :

في خضم الصراع الاقتصادي الذي حل محل الصراع العسكري بين القوى الاقتصادية العظمى والاتجاه نحو التشكل في نموذج اقتصادي حسب شروط الاندماج في العولمة وقواعده الموحدة.

وفي الوقت الذي تتجه فيه دول العالم نحو التكتل والانصهار في وحدة اقتصادية لتتبوأ موقعا أفضل على الساحة الدولية، تبحث الأطراف العربية عن الحلقة المفقودة في تكاملها الاقتصادي بعد أن أصبحت مقتنعة بمضار البقاء منفردة والانعزال في ثنائيات التعاون الضيق.

وفي خضم نظام التكتلات يطرح التكتل الاقتصادي العربي كواقع وحقيقة موضوعية أفرزتها التغييرات العالمية، ازداد الطموح إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي بين الدول العربية، وازداد هذا الأمل مع تراكم التحديات التي تواجه الدول العربية مع تعاظم التكتلات العالمية وازدياد فجوة الغذاء وفجوة التكنولوجيا في العالم العربي، غير أن مسيرة التكامل تعرضت لأزمات متواصلة أثرت عليها سلبا.

هذا وسجلت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة من بينها المستوى الاقتصادي الذي كان في المقدمة هادفا إلى تحقيق فكرة التكامل والتعاون العربي الذي يقود فيما بعد إلى الوحدة العربية، كما أخذت هذه المحاولات عدة أشكال كالاتفاقيات والتنظيمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وكانت باكورة هذه المحاولات إنشاء المجلس الاقتصادي العربي ليتولى مهمة الاقتراحات إلى حكومات الدول الأعضاء في الجامعة العربية تطبيقا للمادة التاسعة من معاهدة الدفاع المشترك.

وفي عام 1953وقعت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، ثم أعقبها إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية ودخولها حيز التنفيذ في 1964/4/30ثم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في 1964/8/14.واعتمدت كل هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة كمنطلق للتكامل العربي لكنها لم تعط الأهمية الموازية لتطوير الأساس المادي للتبادل حتى جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية في عام1981 بمبادرة من المجلس الاقتصادي

والاجتماعي العربي لتكون أول اتفاقية تضع التبادل التجاري في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي.

أما ظاهرة التجمعات الاقتصادية العربية فقد بدأت في عام 1981عندما تأسس مجلس التعاون الخليجي والذي يضم الدول التالية: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين وعمان.

ثم أعقبه تأسيس مجلس التعاون العربي الذي يضم الدول التالية: مصر، العراق، الأردن واليمن، وفي عام 1989 تأسس إتحاد المغرب العربي الذي يضم الدول التالية: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

إلا أنه وحسب الكثير من المحللين الاقتصاديين والسياسيين العرب فان كل هذه المبادرات لم تنجح في تحقيق درجة كافية من التكامل الاقتصادي[1].

من هذا المنطلق وبعد كل هذه الوقفات الموجزة أمام كل واحدة من التطورات تبرز أهمية التكامل الاقتصادي العربي في ظل التطورات العالمية والإقليمية مما يتطلب الإجابة على الكثير من التساؤلات الخاصة بمستقبل الاقتصاد العربي ومنها، هل يمكن اعتبار أي من هذه المشاريع بديلا للتكامل العربي؟ وماهي أسباب إخفاق تحقيق الطموحات العربية في هذا المجال؟ وكيف يمكن بناء التكتل الاقتصادي العربي لمسايرة قطار العولمة؟ وكيف يمكن التعامل مع المتغيرات الراهنة في ظل العولمة و الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها؟

وما هي العوامل المساعدة على وضع خطة استراتيجية مستقبلية للتعاون العربي واضحة الأهداف في ضوء التحديات العالمية؟

أولا: أسباب تعثر جهود التكامل الاقتصادي العربي

لقد واجهت الجهود والتجارب العربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي العديد من العقبات والتحديات، الأمر الذي جعل منجزاتها متواضعة إن لم تكن معدومة الأثر، وذلك لتعرضها للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية الناجمة عن

الاختلافات السياسية وتغليب المصالح القطرية على توجهات الوحدة الاقتصادية والسياسية، و لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى إخفاق الطموحات الكبيرة في مجال التعاون الاقتصادي العربي هو مايلي[2] :

1 ـ غياب الاتفاق حول تفاصيل مراحل تجسيد الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا رغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية جاءت ثمرة لإرادة عربية عبرت عنها اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية بالمطالبة بتحقيق وحدة اقتصادية عربية على مراحل وبأقصى ما يمكن من السرعة. وهو مانصت عليه المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية فانه لم يتم الاتفاق عند إعدادها على تفاصيل المراحل التي يجري بموجبها التحرك على مسار الوحدة الاقتصادية. واكتفى واضعو الاتفاقية بإضافة ملحق يتضمن الخطوات التي يجرى من خلالها مرحلة انتقالية مداها خمس سنوات يجوز مدها إلى عشرة وتتضمن معظم أهداف الوحدة الاقتصادية باستثناء حرية تبادل البضائع والمنتجات الأجنبية وحرية انتقال رؤوس الأموال رغم استهداف تحقيق حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والأشخاص والعمل.

2ـ ضعف الجهاز الإنتاجي، وتماثل القاعدة الإنتاجية، وصعوبة المواصلات.

3ـ اتجاه كل دولة عربية إلى تبني برنامج طموح للتنمية المستقلة والاكتفاء الذاتي.

4ـ ضيق أفق أصحاب المصالح الإقليمية في تحقيق المصلحة العربية المشتركة.

5 ـ الحسابات الخاطئة لمنافع التكتل الاقتصادي، خاصة ما تعلق منها بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاندماج، والتي لم تأخذ في الاعتبار الآثار طويلة الأجل للتكامل الاقتصادي.

6ـ عدم نضج العواطف السياسية لتتجاوز الانفعالات الظرفية والآنية وإفساح المجال لمنطق عمل مؤسساتي ثابت.

7ـ غياب الالتزام بتطبيق الاتفاقيات العربية في مجال التجارة ومنها:

* اتفاقية تجارة العبور عام 1953 لتسهيل التبادل التجاري.

* اتفاقية إنشاء سوق عربية مشتركة عام 1964 لإقامة منطقة حرة تدريجيا.

* اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري عام1981.

وبشكل عام بقيت محاولات الاندماج والتكتل الاقتصادي العربي ضعيفة النتائج، حيث تتزامن هذه الاستنتاجات حول ماضي المسار الاقتصادي العربي مع الواقع الراهن للاقتصاديات العربية إذ لم يساير الوطن العربي ايجابيا المتغيرات الاقتصادية العالمية، فمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي ناقص(– 2%) فيما بلغ متوسط نمو الصادرات 2.7 % في حين بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 3.7% ونمو حجم التجارة الدولية بنسبة 9 % .أما نسبة التجارة العربية البينية على مستوى التجمعات تحت الإقليمية فتبلغ بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي6%، وبالنسبة لاتحاد المغرب العربي 4% من مجموع تجارته مع الخارج.

وهكذا يتضح أن هناك الكثير من المعوقات أمام مجهودات التكامل الاقتصادي العربي وهو ما يتطلب أن يسبقه إعادة تنظيم البيت العربي والتعامل مع المتغيرات السلبية التي ألمت بالوطن العربي قبل أن يبدأ الانطلاق في طريق الوحدة الاقتصادية أو حتى التعاون الاقتصادي.

ثانيا: مراحل التكتل الاقتصادي العربي

هناك عدة مراحل لابد من معرفتها من عملية التكتل الاقتصادي العربي وهي[4]:

المرحلة الأولى:استكمال إقامة منطقة التجارة العربية الحرة

و تتضمن الإزالة التدريجية وضمن إطار زمني معين متفق عليه إلغاء للقيود الجمركيه المفروضة على الاستيراد وإلغاء الرسوم الداخلية ذات التأثير المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة في السلع المتبادلة التي تنتجها الدول، ضمن اتفاقيات وبروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية.

المرحلة الثانية: إقامة إتحاد جمركي عربي

ويتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه منطقة التجارة الحرة الإقامة التدريجية لجدار جمركي موحد للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء، أي أن تصبح مثلا الرسوم

الجمركية التي تطبقها الدول الاعضاء على الاستيراد من الدول غير الاعضاء متساوية.

وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(بغداد، 2001) فانه من المتوقع الإعلان عن قيام اتحاد جمركي بين الدول العربية، وذلك وفق المراحل التالية:

2006–2009: يجرى خلال هذه الفترة توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الاساس10% منه، فإذا كان الفارق يقع بين10% و25% جرى تعديل الرسم بما يساوي10% مضافا إليها نصف الفارق بين هذين الحدين، ويضاف إلى ذلك ربع الفارق بين الحدين25% و50% فان الأمر يعرض على اللجنة الجمركية ليتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأنه وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

2010–2012: وخلال هذه المرحلة الثانية، يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود25%، كما يضاف ربع آخر للفارق بالنسبة لما كان واقعا بين 25% و50% وتسري قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالنسبة لما تجاوز ذلك، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

2013–2015: وفي هذه المرحلة يستكمل توحيد جميع الرسوم، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة.

وخلال فترة إقامة الاتحاد يجرى توحيد الإدارات الجمركية،وتوضع قواعد اتخاذ القرارات بشأن تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي،مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية. هذا وتسعى دول الاتحاد إلى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة البينية والخارجية، مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة.وبحلول قيام الاتحاد الجمركي عام2016 يتقرر إعفاء

تبادل جميع المنتجات، وطنية وأجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول أعضاء الاتحاد.

المرحلة الثالثة: مرحلة السوق المشتركة وإقامة المنطقة الاستثمارية العربية

وتتضمن بالإضافة إلى ما يتضمنه الاتحاد الجمركي إطلاق حرية انتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء، كما تتضمن هذه المرحلة إجراء تنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.وجعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء[5]. وكما جاء في تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السالف الذكر فانه تم تشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها، والتي تشمل[6]:

1 ـ برامج التنسيق والتسيير، الذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية، من تنافسية الوطن العربي، ويؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية والإجرائية بالنسبة للمستثمرين، وتتضمن هذه البرامج رفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العاملين في الأجهزة الاستثمارية بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الاستثمارية.

2 ـ برنامج التعريف والترويج الذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات.

3 ـ برنامج تحرير الاستثمار، ويتم بموجبه تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار، وبموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب، بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشأ أو التي يتم فتحها أمام الأفراد العرب من الشركات الرسمية والمختلطة القائمة.

4ـ برنامج ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته، ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة، ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية.

5ـ تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها، ويراعى في ذلك وضع ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمي الدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها.

6ـ تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي، التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الوحدة الاقتصادية وإقامة المنطقة التكنولوجية العربية

وتتضمن بالإضافة إلى ما تتضمنه المرحلة الثالثة إنشاء عملة واحدة كوسيلة للتداول بين الاعضاء وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول التي تستند على الاعتبارات التالية:

- الهوية العربية والانتماء القومي.
- ضرورة دعم الأمن القومي العربي.
- المصلحة الاقتصادية المشتركة.

بالإضافة إلى النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي الذي يساهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية وتضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية. وتتضمن هذه المرحلة البرامج التالية[7]:

1ـ برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجي العربية التي تتطلب إمكانات بشرية ومادية ضخمة تفوق قدرات الدولة الواحدة، والعمل على النهوض بهذه القدرات البشرية ورفع كفاءتها وتوفير الظروف التي تيسر لها العمل الخلاق، كما يرتبط بهذا البرنامج مواصفات ومعايير الجودة وحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى القومي العربي، ودعم الإطار المؤسسي لنقل التكنولوجيا.

2ـ برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إليكترونية، تكون أساسا لبناء مجتمع المعلومات، وتحسين وضع الوطن العربي في المجتمع العالمي ورفع مستوى معيشة المواطنين،ويندرج في هذا المجال تحويل النظم الإدارية والخدمات الحكومية إلى نظم وخدمات إلكترونية، تكفل تخفيض تكاليف المعاملات، وتحقيق متطلبات الشفافية، بما يعرف بالحكومة الالكترونية،و صولا إلى تحقيق منطقة خدمات حرة.

3ـبرنامج التجارة الالكترونية وما يترتب عليه من زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية،ويرتبط بهذا تطوير أساليب عمل الأجهزة المصرفية والنقدية،وما يقتضيه من تطوير أساليب عمل الوحدات الإنتاجية لكي تحقق مزايا تنافسية من خلاله،بما يتحول بقطاع الأعمال العربي إلى قطاع أعمال إلكتروني ويتضمن هذا برنامج التدريب وتطوير القدرات والمهارات البشرية للمساهمين في العمليات الإنتاجية والتجارية،وللمستهلكين أنفسهم.

4ـ برنامج تطوير البنية الأساسية العربية وفق التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، وما يعنيه ذلك بالنسبة لتعزيز الترابط بين مختلف أقطار الوطن العربي، وتحقيق الوفورات في تكاليف النقل والاتصالات البينية ومع العالم الخارجي. ويتضمن هذا شبكة متطورة للطرق العربية، وشبكات نقل الكهرباء والنفط والغاز التي تعزز الربط بين الأقطار العربية، والربط بالشبكات الدولية تعزيزا للموقع الإقليمي للوطن العربي بين قارات العالم. كما يجري تطوير منافذ التبادل التجاري يني ومع العالم الخارجي، وما يتبعه ذلك من النهوض بالمرافئ والمطارات العربية، والربط بينها برا وبحرا وجوا بخطوط عربية مشتركة.

5ـ برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات، ويجرى إعداد هذا البرنامج ضمن خطوات تنفيذ الشق التجاري ومراحل بناء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، والتنسيق مع برنامج المنطقة الاستثمارية للنهوض بالاستثمارات في هذه المجالات، وفي عمليات التنسيق والترويج لها بين الدول الأطراف.

6ـ برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية،وذلك بالتركيز على النشاط الزراعي الذي يمثل المصدر الأساسي ،بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المساحات القاحلة والصحاري في الوطن العربي والنقص الكبير في مصادر المياه مما جعل الوطن العربي من أكثر مناطق العالم انكشافا في الغذاء،ولهذا فان الأمر يقتضي تعبئة الجهود في هذا المجال تحقيقا للأمن الغذائي وضمانا للأمن القومي العربي ورفعا لمستويات المعيشة، خاصة في الأقطار الأقل نموا.

7 ـ برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة،وإحداث تعاون عربي في البحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وبناء القدرة الذاتية على إنتاجها واستغلالها، حتى لاتفقد موقعها المتميز في مجال الطاقة.

المرحلة الخامسة :إقامة منطقة مواطنة عربية

إن مفهوم المواطنة يجب أن يتسع ليتحول إلى مفهوم إنساني فضلا عما يشمله من بعد اقتصادي،وبالتالي فان التصدي للنعرات القطرية التي كثيرا ما أحبطت جهود التكامل العربي لا يتم إلا إذا توفرت مقومات خلق الانتماء العربي إلى جانب الانتماء القطري،ولهذا تنطلق برامج هذا المحور من استهداف دعم المواطنة العربية كقاعدة لبناء مجتمع عربي متكامل ومنها[8]:

1ـ التقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة في الوطن العربي،حيث يتطلب ذلك وضع قواعد جديدة تسترشد بها الصناديق العربية ومصادر العون العربية فيما تقدمه من معونات،بما يساعد المناطق الأقل تقدما والأدنى دخلا على النهوض بمستوياتها الاقتصادية.

2 ـ تحقيق التماسك الاجتماعي، وهو ما يتطلب نشر الوعي بين الجماهير بأهمية التكامل، وإفساح المشارك في مناقشة القضايا التكاملية والشعور بإمكانية المساهمة في تحديد أهداف الأنشطة التكاملية وفي تنفيذ

ما تتطلبه من فعاليات، وجني ما تفرزه من ثمار.

3 ـ الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا وتوحيد مستويات المؤهلات العلمية، والعمل على تطوير المناهج وفقا لمتطلبات النهوض بالتكامل العربي وبناء الاقتصاد العربي القائم على المعلومات، من خلال عقد المؤتمرات والملتقيات العلمية،ومن بينها التي تتناول التحديات الاقتصادية العربية وآفاقها المستقبلية.

4 ـ معالجة قضية المرأة ليس فقط من زاوية الحقوق والنوع بل أيضا من حيث دور المرأة العربية في التنمية والتكامل العربيين، وتحديد واجباتها إزاءهما، واستخلاص ما يجب لها من حقوق من أجل ضمان حسن إسهامها وتحقيق التجانس الاجتماعي العربي.

5 ـ اعتماد برامج تدريب مشترك للنهوض بالقوى العاملة العربية القادرة على جذب الاستثمارات والمساهمة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي وتعبئة الموارد اللازمة لذلك وتوزيعها على المستوى العربي، خاصة بالنسبة للبرامج والمشروعات ذات الطابع التكاملي.

6 ـ برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية لمعالجة شؤون السكان وانتقال البشر والعمال وحقوقهم، ويراعى في ذلك التعاون على مكافحة البطالة وحسن الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة.

المرحلة السادسة: مرحلة التنمية العربية المشتركة

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة. غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية و الاستفادة منها، و يظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق

المشتركة، و لهذا تضمنت المحاور السابقة عددا من البرامج التي تساهم في دفع عملية التنمية بصورة مباشرة، و المتمثلة فيما يلي[9]:

1 ـ اعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة، و بخاصة في المجالات المعدنية و الهندسية، و الصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي و البيني، و الدخول في مجالات تعاني درجة عالية من الاعتماد على الخارج بما يحد من العلاقات العربية.

2 ـ الاتفاق على برامج للصناعات الإليكترونية في مجالات المعلومات و الاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية، يستفاد فيها من السوق المشتركة لمنتجات هذه الصناعات، و من المهم الاتفاق مبكرا على تقسيم دقيق للعمل حتى لا تنشأ أنشطة قطرية متنافسة في مجالات محدودة دون باقي المجالات الأكثر تعقيدا و الأجدى اقتصاديا و فنيا.

3 ـ برنامج للنهوض بالمنشات الصغيرة و المتوسطة و ربطها ببعضها البعض و بالصناعات الكبيرة و المشروعات المشتركة و توفير ما يلزمها من رعاية في مراحلها الأولى و توفير مصادر التمويل و الخدمات المناسبة لها.

ثالثا : تطورات التكامل الاقتصادي العربي ومستلزمات تحقيق التنمية المتكاملة

لقد انطلقت مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بعد قيام الجامعة العربية عام1945، مرتكزة على خمسة مجالات وهي التجارة والمعونات والاستثمار والقطاعات الإنتاجية والقطاع العمالي.ففي ظل الجامعة العربية وفي إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي أصبح فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وقد وقعت هذه المعاهدة عام 1950وابتدأ تطبيقها عام 1963حين أعد المجلس الاقتصادي العربي عدة اتفاقيات ومشاريع لتشترك فيها كل الأقطار العربية أو بعضها، ومثالها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور.

وفي أواخر الخمسينيات أعدت اللجنة الاقتصادية للوزراء العرب مشروعا كاملا للتعاون الاقتصادي انبثق عنه مجلس الوحدة الاقتصادية الذي أقرته اتفاقية حزيران/يونيو1972.

وفي عام 1965صدر قانون إنشاء السوق العربية المشتركة،ثم صدر بعد ذلك قرار إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام1967 ،واتفاقية مركز التنمية الصناعية عام1968 الذي تحول بعدئذ إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،هذا بالإضافة إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام1969،واستراتيجيا العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام1980والتي تمت ترجمتها في شقها التجاري باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام1981 وبجانبها العمالي بإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لعام1984بشان تنقل القوى العاملة العربية.

ويمكن اعتبار اتفاقية الوحدة الاقتصادية من أهم الاتفاقيات التكاملية التي أبرمت في نطاق الجامعة العربية، إذ نصت على تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الأقطار العربية، كما أكدت حرية انتقال الأشخاص وعوامل الإنتاج وتبادل المنتجات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وحرية النقل وحقوق التملك، على أن يتم ذلك على مراحل متدرجة من منطقة التجارة الحرة حتى تصل إلى الاتحاد الاقتصادي العام. ومن أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية، تم إنشاء السوق العربية المشتركة التي لم يترتب على إنشائها النتائج المرجوة منها بسبب عدم قيام الدول بتنفيذ ما التزمت به وبسبب الصفة غير التكاملية لهياكل إنتاج الأقطار الأعضاء، فضلا عن غياب الإرادة السياسية لقيام هذه السوق.

1 ـ تأثيرات العولمة الاقتصادية:

و قد ساهم في تحقيق الأوضاع سالفة الذكر التغيرات الضخمة التي شهدتها الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، و التي شاع إدراجها ضمن ما يسمى بالعولمة. فقد أوجدت هذه التغيرات ممارسات و مؤسسات

و آليات تستدعي إعادة النظر في الكثير من التوجهات و السياسات على المستويين القطري و الإقليمي،

و ساهمت في مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل التجمعات التكاملية الإقليمية. فمن ناحية نسقت مؤسستا صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جهودهما من أجل دفع الدول إلى تطبيق برامج إصلاح اقتصادي تنطوي على إتباع سياسات ليبرالية تشمل المزيد من تفعيل قوى السوق

و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و انضمت إليهما مؤخرا بموجب اتفاقيات مراكش 1994 مؤسسة ثالثة هي منظمة التجارة العالمية [10] التي تتبنى تحريرا على المستوى العالمي للتدفقات الاقتصادية المادية، سلعية كانت أم خدمية أم رؤوس أموال.

هذا و يشار في هذا الصدد إلى أن بعض هذه التغيرات ينشئ بيئة جديدة تعمل فيها التجمعات الإقليمية بينما يزيل البعض الأخر العديد من العقبات التي اعترضت في الماضي مناهج التكامل القائمة على مفهوم السوق و يصحب ذلك تراجع في الأدوار التقليدية للدول في النشاط الاقتصادي ببعديه المحلي و الدولي، مقابل تنامي الدور الذي تقوم به مؤسسات اقتصادية خاصة تعمل على المستوى العالمي، و هي عابرات القوميات

و ما يصحب امتداد نشاطاتها من توجهات لرأس المال تتجاوز حدود الدول و الأقاليم، و يترجم ذلك إلى تطوير لنظم إدارة شؤون الاقتصاديات الوطنية، كما يتضمن دفعا للنظم السياسية نحو مزيد من المشاركة الشعبية، يقابل ذلك حصول المجتمع المدني بمنظماته العاملة على المستويات القطرية و التي بدأت تنشط مؤخرا على المستوى العالمي، على موقع هام في تشكيل الإرادات السياسية للشعوب، و معالجة قضايا تمس مختلف أوجه الحياة، بما في ذلك ما يشمل العلاقات مع شعوب وثيقة الصلة بأقطارها، لاسيما على المستوي الإقليمي، و عربيا على المستوى القومي، و أدى كل هذا إلى تغيير نظم اتخاذ القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي.

و عليه فان إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي يجب أن تأخذ في اعتبارها كل هذه التغيرات، و أن تستفيد من الطاقات التي تمتلكاها المؤسسات الأهلية و منشات القطاع

الخاص، وتخصص لها موقعا متقدما في المشاركة في البناء المؤسسي التكاملي العربي.

2 ـ تدعيم القاعدة الإنتاجية بقوة تكنولوجية ذات وزن في الإطار العالمي:

و لقد ساهم في اتجاه النظام العالمي الجديد الوجهات سالفة الذكر، و ثورة تكنولوجية تضع العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهمية الخدمات المتطورة، وتنتقل به إلى ما يسمى أحيانا بعصر ما بعد الصناعة، و تتحول بنوعية الحياة إلى ما يسميه البعض "ما بعد الحداثة". و إذا كانت المساعي التكاملية للدول النامية، و منها الدول العربية قد انحازت في الماضي إلى النهوض بعمليات التصنيع و إعادة تقسيم العمل على المستوى الإقليمي ضمن الإطار الدولي، فان المستقبل يشير إلى أن الصناعة سيظل لها شأن إذا اتخذت منحى متطورا تكنولوجيا، سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج في الصناعات التقليدية، أو بولوج الصناعات الناهضة التي يتشكل منها ما يعرف بالاقتصاد الحديث. و تبقى الحقيقة الأساسية و هي أن راعي هذه التحولات هو إقامة مجتمع المعلومات و الاتصالات الذي ينصب الجانب الأكبر منه على تطوير الكثير من الخدمات التي تمثل البنيات الأساسية القطرية و الدولية، و أسس العلاقات بين الدول، بما في ذلك تلك التي تتعلق بحركة التدفقات الاقتصادية، و بخاصة الخدمات المصرفية فيما يخص انتقال الأموال، و خدمات الوساطة في مجال انتقال السلع و التي يأتي في مقدمتها التجارة الإليكترونية، و تلك التي تتعلق بانتقال المعلومات عبر الحدود و شبكة الإنترنت.

و إذا كان من دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي في السابق تصويب حركة التدفقات الاقتصادية و تخليصها من عوامل التبعية التي تولدت عن عدم التكافؤ في التقدم الصناعي، فان الدول العربية، كغيرها من الدول النامية عليها أن تواجه تبعية من نوع جديد نتيجة وقوعها في منطقة الأخذ دون العطاء في مجالات التطوير التكنولوجي. و من ثم فإن التكامل الاقتصادي أصبح مسئولا عن تزويد أعضائه بقدرات تكنولوجية تعجز عن تدبيرها الطاقات القطرية المحدودة[11]. ولهذا يجب عليه أن يوظف الآليات الجديدة في بناء

تشابك اقتصادي من نوع جديد، يشكل القاعدة الأساسية للسوق التي يراد جعلها مشتركة.

و هكذا يتعين على إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تجعل من الوطن العربي قوة تكنولوجية لها وزنها في الإطار العالمي، و يرتبط بهذا الدعوى التي تؤكد أن التكامل لابد أن يعني بدعم القاعدة الإنتاجية دون أن يقتصر على مجرد تعزيز التبادل التجاري.

3 ـ التوجه بالإنتاج نحو التصدير في ظل تحرير التبادل التجاري:

الجانب الأخر للتغيرات العالمية هو التأكيد الذي ترعاه المؤسسات الاقتصادية العالمية و في مقدمتها منظمة التجارة العالمية بضرورة العمل على تحرير التبادل التجاري متعدد الأطراف و التوجه بالإنتاج نحو التصدير لمختلف بقاع العالم، و إن أجاز ذلك مزيدا من التحرير إقليميا من خلال مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية، حيث ينتظر أن تشهد الفترات المقبلة مزيدا من التحرير على المستوى العالمي، مما يقلل من شأن التخفيضات و الإعفاءات التي تتضمنها ترتيبات التكامل الإقليمي، و يقلل من فرص تحويل التجارة نحو مزيد من التبادل البيني على حساب التبادل مع أطراف خارج الإقليم.

ولهذا يتعين على الترتيبات التكاملية أن تحقق تقدما في مجال التبادل التجاري الدولي من خلال إقامة اتحاد جمركي يحقق توحيدا لأسس التبادل مع باقي العالم، و هو ما يجب أن تعمل استراتيجية التكامل العربي على تحقيقه[12].

4ـ توفير بيئات استثمارية مشجعة لانتقال رؤوس الأموال:

إذا كان أحد أركان التكامل الاقتصادي الإقليمي هو إزالة العوائق التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال عبر حدود الدول أعضاء التكامل، بما يتيح فرصا أفضل لاستثمار المدخرات الوطنية على نحو يعزز التكامل الإقليمي بدلا من جعلها أسيرة الحركة في الأسواق المالية الدولية التي تحكمها قوى لا تتضمن أهدافها دعم ذلك التكامل، فان التغيرات التي ترتبت على تصاعد قوى العولمة، و التي تدعمها المؤسسات الاقتصادية العالمية، تدعو إلى توفير بيئات استثمارية وطنية تسهل انتقال رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية بحرية

و أمان. أي أن قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد تضعف من دور كل من تحرير التبادل التجاري

و انتقال رأس المال بين الأقطار أعضاء التجمع التكاملي، و تزيد من ثقل الروابط متعددة الأطراف على المستوى العالمي، مما يتعين على الترتيبات التكاملية أن توفق بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوى الإقليمي و المستوى العالمي. و بالتالي فعلى إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تجعل من الوطن العربي منطقة استثمارية موحدة، تتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية بين الأقطار العربية،

و تهيئ البيئة الاستثمارية العربية لاستقبال رؤوس أموال خارجية مع ضمان حسن إسهامها في التنمية العربية المشتركة.

5ـ توفير الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة:

يتمتع الاقتصاد العربي اليوم بتنوع كبير في الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والمناخ والموارد المالية التي تفرض عليه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتهيئة بعض الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة والتي منها[13]:

أ- القضاء على أسباب التوتر السياسي والاجتماعي والعمل على خلق قاعدة عريضة من الوفاق وإزالة الآثار السلبية الناتجة عن تفاوت الدخول وعدم وصول منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جزء كبير من المجتمع.

ب- معالجة قضية البطالة معالجة جذرية مع مراعاة توجيه موارد التنمية إلى المشروعات عالية الاستخدام للعمل.،ومنها المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا المتواضعة والبسيطة وكذلك التوسع في التنمية في المناطق الريفية والنائية.

ج- إيجاد حلول للاختلالات الاقتصادية العديدة والناتجة عن سياسات الإنفاق المفرط، واستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي، ووضع سياسات إنمائية ذات كفاءة عالية التي باستطاعتها استكمال بناء قواعد التكامل الاقتصادي العربي.

د- توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية لضمان تحقيق الأهداف التنموية

والمساهمة في اختيار أولويات برامج التنمية حتى يتحقق الالتزام الناتج عن المشاركة السياسية والاجتماعية.

هـ- التعامل مع قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التجارة العالمية وزيادة التنسيق بين هذه المؤسسات.

و- إزالة أسباب الخلافات العربية، وفي هذا الشأن شرعت الجامعة العربية في إنشاء محكمة عربية للعدل للتعامل مع هذه النزاعات والعمل على تسويتها.

ي- العمل على تشجيع فرص التكامل والتلاحم على المستوى الشعبي وتوسيع قنوات الاتصال الشعبي وتقريب وجهات النظر وتشجيع المواقف المشتركة.

ز- العمل على تقوية ودعم التنظيمات العربية القائمة كمؤسسات التكامل والتعاون العربي، الجامعة العربية ووكلائها، وأيضا المؤسسات المالية العربية مثل الصندوق العربي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها.

-6 بناء تكامل يقوم على مفهوم المواطنة العربية:

و قد شاعت التطورات العالمية سالفة الذكر إدراكا لأهمية الانتماء إلى كيانات كبيرة تستطيع التعامل مع المتغيرات العالمية، و دعوة إلى دخول مجموعات الدول في تكتلات إقليمية تستفيد من القدرات التي أطلقتها مجتمعات المعلومات و الاتصالات. و صحب ذلك تطوير لمفهوم التكامل، ينظر إلى ما يسمى تعميق التكامل على أنه يتجاوز مرحلة إطلاق قوى السوق الإقليمية في معاملات السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج، بإنشاء شبكة من العلاقات التي تجعل من مواطني دول الإقليم مجتمعا متجانسا، من خلال التماسك الجماعي.

و يعزز من ذلك أن قواعد التكامل العالمي تدعو إلى إطلاق حرية التدفقات المادية، بينما تضع قيودا على انتقال الأفراد لأغراض العمل، و أن إباحته لأغراض أخرى في مقدمتها السياحة التي تطورت خدماتها هي الأخرى(14).

و أصبح ما يميز التجمعات التكاملية عن ترتيبات التعاون الإقليمي في ظل العولمة هو أن هذه التجمعات تتجاوز مفهوم السوق بمعناه الاقتصادي الضيق إلى مفهوم اجتماعي يرتبط بالتأكيد على البعد البشري لكل من عمليتي الإدارة الاقتصادية و التنمية الشاملة، ولهذا تشير التجارب التي قطعت شوطا متقدما في عملية التكامل إلى أهمية الترابط الاجتماعي و الأخذ بمفهوم المواطنة الإقليمية، و هو ما يشترط توافق الأسس الثقافية للأقطار أعضاء التجمع التكاملي، و بناء عليه يستوجب على إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تحقق ما يلزم لبناء تكامل يقوم على مفهوم المواطنة العربية، يتجاوز حركة البشر استجابة للحوافز الاقتصادية.

رابعا:عناصر الإستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي وآليات تفعيلها والمنافع المتولدة منها

لقد سبق للكثير من التكتلات الاقتصادية في وضع إستراتيجية للتكامل الاقتصادي، ومنها على الخصوص المجموعة الأوروبية التي استطاعت أن تنسق سياستها الزراعية والصناعية بشكل يكفل تكاملها على المدى المتوسط والبعيد.وعلى هذا الأساس وفي هذا السياق ترى مجموعة من الباحثين والاقتصاديين أن الإستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي وكيفية تفعيلها، والمنافع الاقتصادية لعملية التوحد الاقتصادي العربي، يجب أن تتضمن وتتبع المراحل التالية(15):

-1 عناصر الإستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي وآليات تفعيلها

أ- التنسيق بين القطاعات الإنتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد اقتصادي إقليمي، ويضمن هذا المنهج سرعة تحقيق مزايا الوحدة بدلا من الاعتماد فقط على قوى السوق البطيئة وغير الفعالة أحيانا،وهناك العديد من الهيئات العربية التي يمكن أن تسند إليها عملية القيام بوضع خطة قومية تكاملية، ومنها المعهد العربي للتخطيط ، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو مجموعة من المعاهد والمراكز الأكاديمية الاقتصادية العربية.

ب- إنشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكامل العربي، وتحديد المشروعات المشتركة التي تساعد على سرعة تحقيق التنمية والتكامل وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدما.وكذا مساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحويلات الهيكلية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي وبالذات مشروعات التدريب والتأهيل.

ج- إقامة نظام عملي لتوزيع منافع التكامل على جميع فئات المجتمع وبالذات تعويض المتضررين من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق، ومن المؤكد أن مزايا الوحدة الاقتصادية في الأمد الطويل سوف تتخطى بمراحل الخسائر المؤقتة الناتجة عن إعادة توجيه الصناعة وترشيدها.

-2 المنافع المتولدة من عملية التكتل الاقتصادي العربي:

أ- تؤدي إلى توسيع حجم السوق العربية مع إمكانية الإنتاج على نطاق واسع وتزايد المنافسة والإنتاجية ودعم التنمية العربية، كما أن حجم السوق ضروري لإقامة صناعات عربية ثقيلة تساهم في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة.

ب- تخفف عملية التكتل الاقتصادي العربي من درجة التبعية الاقتصادية للخارج مما يساهم في تحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي.

ج- كما تدعم كذلك عملية التكتل الاقتصادي العربي المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي والمؤلف لدرجة كبيرة من قوى وتكتلات اقتصادية كبرى.

د- كما تعزز عملية التكتل الاقتصادي العربي المركز التفاوضي العربي تجاه منظمة التجارة العالمية، وتمكن الأقطار العربية الأعضاء في أية مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي العربي من إعطاء بعضها البعض معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء.

خامسا :الخـلاصة(التحديات الاقتصادية العربية القادمة)

في ظل ترسيخ التكتلات الاقتصادية العالمية، والتطورات المتسارعة ودوافعها والاندماجات بين الشركات الأممية العملاقة، وتعاظم اتجاهات العولمة وتزايد التجارة العالمية، وبروز ما يعرف بالتجارة الالكترونية من خلال الانترنيت والمعلوماتية، واحتلال مجمل مواقعها من قبل الدول المتقدمة، فضلا عن تزايد رؤوس الأموال الدولية، وتداخل الأسواق المالية، وتزايد نصيب الشركات متعددة الجنسيات. فإن التحديات الجديدة الملقاة على عاتق الدول العربية ستكون أدق وأعمق من سابقتها وهي التي ستحدد التحولات القادمة وتكون في المستقبل ترسيخا لما هو حاصل الآن.

وبالتالي فإن الاهتمام الاقتصادي العربي يجب أن يتجه نحو مايلي:

1- العمل على استكمال إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، والإزالة التدريجية للقيود الجمركية المفروضة مابين الدول العربية، من أجل الوصول إلى إتحاد جمركي عربي.

2- تجسيد وتفعيل كل العوامل المساعدة على تحقيق السوق العربية المشتركة، من خلال تنسيق التشريعات الوطنية وتخفيض التكاليف المادية والإجرائية المترتبة على المستثمرين.

3- تطوير البنية الأساسية العربية وفق التقدم في تكنولوجيا الاتصالات تكون أساسا لبناء مجتمع المعلومات

وتحسينا لوضع الوطن العربي في المجتمع العالمي، من خلال النظم والخدمات الالكترونية.

4- توفير أكبر قدر من فرص العمل بالقطاعات السلعية والخدماتية والإنتاجية.

5 - بذل المزيد من الجهد لملائمة سياسات ومناهج التعليم والتدريب التي تواكب المتغيرات العالمية.

6 - مواكبة المتغيرات العالمية سواء في مجالي الاستثمار أو طرق وأساليب الإنتاج والتسويق، أو في مجال الإدارة التي باتت تتسع لمفاهيم حديثة ومتقدمة، وتساعد في تعظيم الإنتاج والتصريف.

7 ـ إقامة مركز عربي للتكنولوجيات، سيما وأن هذه العلوم،هي علوم المستقبل،مما يتطلب من الدول العربية تطبيقها وتطويرها من خلال إقامة المعاهد التقنية ومراكز الأبحاث الحديثة.

8 ـ الأخذ بنظام التنمية الشاملة والمتواصلة والعمل على توفير المناخ السياسي والاقتصادي المناسب، وهذا يتطلب من البلدان العربية الالتزام بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتجميع الإمكانيات العربية وإقامة الشركات العربية الكبرى بلوغا لمراحل أكثر تكاملا وتقاربا.

9ـ الاهتمام بالقدرة التنافسية، التي أصبحت قضية عالمية أساسية وباتت من الاهتمامات الرئيسية للدول جميعا، إذ هي من ركائز الاقتصاد الحديث، وأداة هامة لدفع الصناعات وعمليات الإنتاج القائمة إلى النضج.ويبقى التأكيد على أهمية البعد العربي وضرورة الاستفادة منه، بشكل أكيد وثابت، لأنه الخطوة الأولى نحو التقدم بل والإفلات من مخاطر التطورات الحديثة التي باتت لاترحم.

10 ـ العمل على خلق مقومات الانتماء العربي إلى جانب الانتماء القطري ضمن مفهوم واسع وشامل للمواطنة العربية، كقاعدة لبناء مجتمع عربي متماسك وقوي اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا.

الهوامش:

1ـ سعيد النجار، اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية:عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي،ندوة عمل حول الشراكة العربية–الأوروبية(تجارب قطرية)،غرفة تجارة دمشق،2001.ص 20.

2ـ علي عبد العزيز سليمان، التكتل الاقتصادي العربي:المعوقات والمستقبل، المؤتمر السنوي الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27–25نوفمبر1997.ص35.

3ـ ذكاء الخالدي، أهمية التكامل العربي في ظل اتفاقية التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطة، المؤتمر السنوي الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27–25نوفمبر1997.ص 80.

4ـ تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام2001، استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين(2000–2020)، بغداد2001/6/7. ص05.

5ـ المرجع السابق، ص10.

6ـ محمد بهاء الغمري، السوق العربية المشتركة:الواقع والآفاق، المؤتمر السنوي الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27–25نوفمبر1997.ص30.

7ـ التقرير السنوي للامين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام1999، الاقتصاد العربي:التطورات والاتجاهات والمرامي، حزيران(يونيو)2000.ص115.

8ـ تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام2001، مرجع سبق ذكره، ص 15.

9ـ التقرير السنوي للامين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام1996، الاقتصاد العربي:التطورات والاتجاهات والمرامي، حزيران(يونيو)1997.ص 75.

10ـ ذكاء الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

11ـ عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة:أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، مجلة المستقبل العربي، لبنان، 2000.ص 60.

12ـ منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، مركز العمل العربي، 1996.ص 93.

13ـ محمد محمود الإمام، التنمية العربية في عالم متغير، أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، 15–14 نوفمبر 1998. ص 12.

14ـ تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام2001، مرجع سبق ذكره، ص 16.

15 - يوسف صايغ، موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت. 1995، ص 35.

المراجع:

1 - التقرير السنوي للامين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1996، الاقتصاد العربي: التطورات والاتجاهات والمرامي، حزيران(يونيو)1997.

2 التقرير السنوي للامين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام1999، الاقتصاد العربي:التطورات والاتجاهات والمرامي، حزيران(يونيو)2000.

3 - تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام2001، استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين(2000-2020)، بغداد7/6/2001.

4 ذكاء الخالدي، أهمية التكامل العربي في ظل اتفاقية التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطة، المؤتمر السنوي الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27-25نوفمبر1997.

5 - سعيد النجار، اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية:عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي،ندوة عمل حول الشراكة العربية-الأوروبية(تجارب قطرية)،غرفة تجارة دمشق2001.

6 - عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة:أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، مجلة المستقبل العربي، لبنان، 2000.

7 علي عبد العزيز سليمان، التكتل الاقتصادي العربي:المعوقات والمستقبل، المؤتمر السنوي الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27-25نوفمبر1997.

8 محمد بهاء الغمري، السوق العربية المشتركة:الواقع والآفاق، المؤتمر السنوي

الثاني:السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 27–25نوفمبر1997.

9ـ محمد محمود الإمام، التنمية العربية في عالم متغير، أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، 15–14 نوفمبر 1998.

10 ـ منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، مركز العمل العربي، 1996.

11 ـ يوسف صايغ، موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت،1995.